التقرير الرابع والعشرون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملا بقرار المجلس 1970 (2011)

المحتويات

موجز تنفيذي 2
أولا- المقدمة 5
ثانيا- التقدم المحرز في خريطة الطريق 5
(1) **التقدم المحرز عبر المبادئ الرئيسية للعمل المُجدَّد في الحالة في ليبيا** 6
(أ) *ضمان التخصيص الفعال للموارد* 6
(ب) *تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة* 7
(ج) *تعزيز التعاون مع السلطات الوطنية الليبية* 9
(د) *زيادة سبل المساءلة: التعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الدولية والإقليمية* 11
(2) **التقدم المحرز في التحقيقات** 13
(أ) *أعمال العنف في عام 2011* 14
(ب) *مرافق الاحتجاز* 15
(ج) *الجرائم المتعلقة بالعمليات المنفذة في 2014 - 2020* 16
(د) *الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين* 17
ثالثا- التحديات 18
رابعا- التطلع إلى المستقبل 19
خامسا- الخاتمة 21

موجز تنفيذي

على مدى الأشهر الستة الأخيرة، سرّع مكتب المدعي العام (''المكتب'') أنشطته المتعلقة بالتحقيق والتعاون في الحالة في ليبيا في إطار الاستراتيجية المُجدَّدة الوارد بيانها في التقرير السابق للمدعي العام إلى مجلس الأمن (تقرير نيسان/أبريل 2022).

وارتكزت هذه الاستراتيجية المُجدَّدة على مجموعة من المبادئ الأساسية، وهي: (أ) إيلاء الأولوية للحالة وتخصيص الموارد؛ (ب) واتباع نهج متجدد لتمكين المتضررين من الجرائم؛ (ج) واتباع نهج جديد في التعاون مع السلطات الليبية؛ (د) وانتهاج سياسة استباقية ومُعَجَّلة للتعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين.

وقدم المدعي العام أيضا في تقرير نيسان/أبريل 2022 خريطة طريق للمساءلة، شملت أولويات التحقيق الفورية والمعالم المستقبلية لمسارات التحقيق الرئيسية الأربعة وهي: (أ) أعمال العنف التي وقعت في عام 2011؛ (ب) والجرائم المرتكبة في مراكز الاحتجاز؛ (ج) والجرائم المرتكبة في العمليات المنفذة في الفترة من 2014 إلى 2020؛ (د) والجرائم ضد المهاجرين.

وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، أحرز المكتب تقدما ملموسا في تنفيذ خريطة الطريق هذه.

ومن أبرز الإنجازات في الفترة المشمولة بهذا التقرير ما يلي:

- للمرة الأولى منذ بدء التحقيق في عام 2011، ظل المكتب حاضرا في المنطقة، مما قوّى بشكل ملموس قدرته على التصدي للتحديات العملية واللوجستية والأمنية في هذا التحقيق بطريقة مرنة.
- أوفد المكتب ما يزيد على 20 بعثة إلى 6 بلدان وجمع ما يربو على 1000 عنصر من عناصر الأدلة، بما في ذلك المواد المصورة والمسموعة، ومعلومات الطب الشرعي، وإفادات الشهود، وصور القمر الصناعي.
- في حزيران/يونيه 2022، أجرت إحدى نائبي المدعي العام، وهي المسؤولة عن الإشراف المباشر على الحالة في ليبيا، السيدة نَزهة شميم خان، زيارة تقنية إلى طرابلس لتعزيز استراتيجية عمل المكتب المجددة فيما يتعلق بالحالة في ليبيا.

- خُصِّصت موارد إضافية لفريق التحقيق في ليبيا، وشملت تعزيزه بناطقين باللغة العربية وبخبراء في الهياكل العسكرية، والتحقيقات المالية، والجرائم الجنسية والجنسانية.
- في 7 أيلول/سبتمبر 2022، أصبح المكتب عضوا كاملا ورسميا في الفريق المشترك للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين إلى جانب السلطات الوطنية في إيطاليا وهولندا وإسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وكذلك وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول).
- في 21 أيلول/سبتمبر 2022، اجتمع المدعي العام برئيس المجلس الرئاسي الليبي، فخامة السيد محمد يونس المنفي، تمهيدا لزيارته الرسمية إلى ليبيا في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 2022.
- في تشرين الأول/أكتوبر 2022، قُبِض في إثيوبيا على شخصين من المشتبه فيهم الرئيسيين بارتكاب جرائم ضد ضحايا الاتجار بالبشر وتهريب البشر في ليبيا وسُلِّم أحدهما إلى إيطاليا وسُلِّم الآخر إلى هولندا. وقدم المكتب مساعدة فعلية في هذه التحقيقات من خلال تبادل المعارف والمعلومات والأدلة وعن طريق إجراء مقابلات مشتركة مع الشهود.

وبناء على هذه الخطوات الملموسة، زاد المكتب زيادة ملموسة في أنشطة التحقيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك جمع الأدلة، والتواصل مع الشهود ودعمهم، وإجراء اتصالات بالجهات الفاعلة الدولية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والخبراء. والمكتب واثق من أنه في ظل الظروف الحالية يمكنه تقديم طلبات لاستصدار أوامر قبض جديدة وفك الأختام عن أوامر القبض القائمة ضمن الإطار الزمني المحدد في خريطة الطريق أو قبله.

وقد تحققت هذه التطورات والنتائج الإيجابية رغم التحديات المستمرة الناجمة عن المشهد السياسي والأمني المعقد في ليبيا وما يواجهه المكتب برمته من ضغط متواصل على الموارد.

وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، أنهت الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية (''المحكمة'') الإجراءات ضد التهامي محمد خالد ومحمود مصطفى بوسيف الورفلي بناء على طلبين قدمهما المكتب بعد تأكيد السلطات الليبية وفاتهما. ورغم سحب الإجراءات ضد هذين الشخصين، يستمر عمل المكتب لضمان العدالة والمساءلة إنصافا لضحايا جرائمهما.

وحصل المكتب على دعم قوي من مكتب رئيس المجلس الرئاسي الليبي في الفترة الممهِّدة للزيارة الرسمية للمدعي العام إلى ليبيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وتظل أشكال التعاون الأخرى مع

السلطات الليبية متفاوتة. وتشمل الخطوات الرئيسية التي ينبغي أن تتخذها السلطات الليبية في الفترة المقبلة ما هو آت:

- السماح بالاطلاع على الوثائق ذات الصلة بالتحقيقات التي يجريها المكتب وفقا لما يُطلَب عن طريق طلبات المساعدة الرسمية.
- دعم العمل مع السلطات الفنية ذات الصلة في ليبيا، ومنها السلطات المنخرطة في الطب الشرعي وتحليل مسرح الجريمة.
- ضمان الرد الفوري على كل طلبات المساعدة التي يقدمها المكتب إلى السلطات الليبية.
- ضمان الرد الفوري على كل طلبات التأشيرات التي يقدمها المكتب إلى السلطات الليبية.

وفي إطار زيارة المدعي العام إلى ليبيا، سيؤكد المدعي العام أن المكتب على استعداد لاتخاذ إجراءات فورية سعيا إلى تعزيز التعاون، ودعم عمل السلطات القضائية الوطنية في حدود إمكانياته ونطاق ولايته، ولا سيما لزيادة فرص التواصل مع المجتمعات المحلية المتضررة والسلطات الليبية.

أولا- المقدمة

1. أحال مجلس الأمن الحالة في ليبيا اعتبارا من 15 شباط/فبراير 2011 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بموجب القرار 1970 (2011).

2. ويقدم هذا التقرير مستجدات تنفيذ الاستراتيجية المجدَّدة للتحقيق والمقاضاة التي قدمها مكتب المدعي العام فيما يتعلق بالحالة في ليبيا في تقرير نيسان/أبريل 2022. ويقيس التقدم المحرز والتطورات التي شهدها كل مسار من مسارات التحقيق الرئيسية التي ورد وصفها في تقرير المكتب الصادر في نيسان/أبريل 2022 ويقيم الخطوات المتخذة عبر المبادئ الاستراتيجية الأربعة التي يقوم عليها النهج الجديد الذي حدده المدعي العام.

3. وأُحرز تقدم بفضل زيادة الجهود المبذولة للتواصل مع السلطات الوطنية الليبية والمجتمعات المحلية المتضررة، وهو ما تجلى في بعثتين رفيعتي المستوى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث قامت نائبة المدعي العام نَزهة شميم خان بزيارة ليبيا في حزيران/يونيه 2022 ومن المقرر أن يزور المدعي العام ليبيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

4. ويورد التقرير كذلك التحديات المتبقية التي يواجهها إجراء أنشطة التحقيق خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ويذكر بالتفصيل مستجدات أولويات المكتب للأشهر الستة المقبلة في ضوء التقدم المحرز.

5. وجدير بالإشارة أن المدعي العام بمجرد توليه لمنصبه تنحى فورا وطوعا، عملا بالمادة 42 (6) من نظام روما الأساسي، عن أي قضية قد يظهر فيها تضارب في المصالح بسبب مشاركته السابقة في إجراءات المحكمة بصفته محاميا. وفيما يتعلق بأي مسار تحقيق يسري فيه هذا التنحي، تولت نائبة المدعي العام نَزهة شميم خان مسؤولية الإشراف على التحقيقات.

ثانيا- التقدم المحرز في خريطة الطريق

6. أوجز المدعي العام في تقريره الأخير عملية التقييم الموسعة التي اضطُلِع بها بشأن الإجراءات التي اتخذها المكتب حتى الآن فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. وفي معرض ذلك، حدد تقرير نيسان/أبريل 2022 أنشطة التحقيق والأنشطة القانونية الرئيسية التي أنجزها المكتب عبر أربعة

مسارات رئيسية للتحقيق منذ بدئه وقدم نظرة عامة على التحديات الرئيسية التي تؤثر على إمكانية إحراز تقدم.

7. وبناء على هذا التقييم الشامل، قدم التقرير خريطة طريق للعمل المستقبلي بناءً على المبادئ الرئيسية الأربعة التالية: (1) إيلاء الأولوية للحالة وتخصيص الموارد لتُظهر ذلك؛ (2) واتباع نهج متجدد لتمكين المتضررين من الجرائم المدعى بارتكابها في ليبيا؛ (3) واتباع نهج جديد في التعاون مع السلطات الليبية؛ (4) وانتهاج سياسة استباقية في التعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين.

8. ورسمت مجموعة من أولويات التحقيق الفورية والمعالم المستقبلية للاستراتيجية المجددة في تقرير نيسان/أبريل 2022 إطارا للعمل من أجل تنفيذ هذا النهج الـمُجدَّد، وقدمت مقاييس يمكن على أساسها تقييم التقدم المحرز.

9. ويلخص هذا الفرع التقدم الملموس الذي أُحرز في الأشهر الستة الماضية، في كل المبادئ الاستراتيجية الرئيسية الأربعة التي تستند إليها الاستراتيجية الجديدة للتحقيق في ليبيا، ويقدم مستجدات الخطوات الرئيسية المتخذة في كل مسار من مسارات التحقيق الرئيسية الأربعة التي يتولاها المكتب.

(1) التقدم المحرز عبر المبادئ الرئيسية للعمل الـمُجدَّد في الحالة في ليبيا

(أ) *ضمان التخصيص الفعال للموارد*

10. تماشيا مع قرار المدعي العام إيلاء الأولوية للحالة في ليبيا اعتبارا لوضعها كحالة مشمولة بإحالة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، خُصصت استثمارات إضافية كبيرة لتوفير موظفين لفريق التحقيق والمقاضاة المخصص لهذه الحالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

11. وعُزِّز الفريق بموظفين إضافيين في التحقيق وفي المجال القانوني وفي التحليل. وتشمل هذه الموارد التي تم ضخها توفير ناطقين باللغة العربية وموظفين متخصصين من ذوي الخبرة في التحليل العسكري وفي الجرائم الجنسية والجنسانية والتحقيقات المالية.

12. وتعزى جزئيا قدرة المكتب على تخصيص موارد إضافية للحالة في ليبيا إلى الدعم الكبير الذي قدمته الدول الأطراف استجابة لدعوة الإعارة وتقديم مساهمات مالية التي وجهها المدعي العام إلى الدول الأطراف في مذكرته الشفوية المؤرخة 7 آذار/مارس 2022.

13. وقد دعمت عمليات الإعارة إيفاد الخبراء الوطنيين للنهوض بالمجالات ذات الأولوية في تحقيقات الفريق. ويرحب المكتب بهذه المساهمات ويود المدعي العام أن يشكر جميع الدول الأطراف على مساعدتها القيِّمة في دعم تسريع العمل عبر الحالات التي يتولاها المكتب.

14. ويتعاقد المكتب أيضا لإيجاد موارد إضافية فيما يتعلق بأخصائيي الطب الشرعي لدعم الشهود ودعم التحقيق، بما يتماشى مع إحدى أولويات المكتب المعلنة في التقرير السابق.

15. وكما ورد بيانه في القسم الفرعي (2) أدناه، أدى هذا الضخ الأول للموارد في حالة ليبيا إلى تسريع التحقيق تسريعا فوريا وملموسا.

16. ولزيادة تعزيز سرعة هذا التقدم سيعطي المكتب، في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، الأولوية لتعيين موظفين إضافيين فيما يتعلق بالحالة، لمواكبة تزايد أنشطة التحقيق وجمع الأدلة التي يجري القيام بها.

(ب) *تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة*

17. تحدد خريطة الطريق الواردة في تقرير نيسان/أبريل 2022 الكيفية التي يتصور بها المكتب زيادة تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة، من خلال تعزيز حضوره في المنطقة واستخدام عمليات الفرز والمقابلات عن بُعد وتعزيز قدرته على التواصل مع مجموعات المجني عليهم ومنظمات المجتمع المدني. ومن المفترض أن يشكل ضمان أمن وسلامة الشهود صلب هذا النهج.

18. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ولأول مرة منذ بدء التحقيق، حافظ المكتب على حضوره بشكل كاد يكون مستمرا في المنطقة. وهذا ما عزز بشكل كبير قدرته على التصدي بطريقة مرنة للتحديات العملية واللوجستية والأمنية التي تعترض أنشطة التحقيق التي نقوم بها.

19. وقد مهد تعزيز التواجد الميداني للفريق وإيفاد بعثة نائبة المدعي العام نزهة شميم خان إلى ليبيا في حزيران/يونيه 2022 السبيل لزيادة التواصل مع مجموعات المجني عليهم ومع منظمات

المجتمع المدني. وقد اجتمعت نائبة المدعي العام، قبل زيارتها لطرابلس، بمجموعات المجتمع المدني الليبية في مقر المحكمة في لاهاي. ووفرت هذه المناقشات منبرا للاستماع إلى آراء الناجين وأولئك الذين يعملون مع الشهود وأسر المجني عليهم ولتعميق فهم أنشطتهم في ليبيا والإلمام بقدر أكبر بالتحديات التي يواجهها المجني عليهم والمدافعون عن حقوق الإنسان عند المشاركة في عمليات المساءلة.

20. وأعرب المشاركون عن قلقهم الكبير إزاء غياب المساءلة عن الجرائم المرتكبة في ليبيا عموما وعدم وجود نتائج واضحة من المحكمة الجنائية الدولية خصوصا. وقد أقرت نائبة المدعي العام خان بهذه الشواغل، بينما شددت على التزام المكتب بتسريع العمل في إطار الاستراتيجية المجدَّدة.

21. ولا يزال التخفيف من حدة المخاطر الأمنية المتزايدة والتهديدات التي يتعرض لها الشهود، وتزويدهم بالدعم الكافي، يمثل جانبا شاقا في التحقيق. وكثيرا ما يحمل الشهود والناجون ندوب الإصابات الجسدية والصدمات النفسية نتيجة العنف والتعذيب الذي تعرضوا له أو شهدوه. وتقيدا بالالتزامات الواقعة على عاتق المكتب بموجب المادة 68 من نظام روما الأساسي والتي تلزمه بحماية أمان المجني عليهم والشهود وسلامتهم البدنية والنفسية وكرامتهم وخصوصيتهم، يقوم المكتب حاليا بتعزيز قدرته على تقديم الدعم اللازم. ويشمل هذا توظيف خبراء إضافيين ناطقين باللغة العربية لدعم الشهود.

22. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحيل ثلاثة شهود إلى قسم دعم المجني عليهم والشهود من أجل تزويدهم بالدعم النفسي و/أو الأمني المعزز في الفترة المشمولة بالتقرير. كما نجح المكتب في تقديم طلب إلى الدائرة التمهيدية الأولى للحفاظ على أدلة الشهود بموجب المادة 56 من نظام روما الأساسي.

23. إن زيادة قدرة المحققين على التفاعل مع الشهود، وتوفير الدعم النفسي الاجتماعي والحماية عن طريق قسم المجني عليهم والشهود، وتطبيق تدابير المادة 56 للحفاظ على الأدلة أمور تؤكد التزام المكتب بضمان الدعم الكامل للمجني عليهم لتمكينهم من ممارسة حقهم في المساهمة في عملية المساءلة.

24. وللمضي قدما في هذه المبادرات، سيواصل المكتب إيلاء الأولوية القصوى لضمان سلامة وأمن الأشخاص الذين يتعاونون معه.

25. وكأساس إضافي لتعميق التواصل مع منظمات المجتمع المدني، أعلن المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالاشتراك مع وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (اليوروجست) وشبكة الاتحاد الأوروبي للتحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب ومقاضاة مرتكبيها ('الشبكة المعنية بالإبادة الجماعية') عن المبادئ التوجيهية لمنظمات المجتمع المدني في مجال توثيق الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان ('المبادئ التوجيهية'). وتهدف المبادئ التوجيهية إلى دعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لجمع المعلومات بطريقة تدعم بقدر أكبر المساءلة مستقبلا في الحالات التي تشكل فيها المساءلة هدف عمل تلك الجهات الفاعلة. وتم الإعلان عن المبادئ التوجيهية في اجتماع مع ما يزيد على 150 منظمة من منظمات المجتمع المدني في أيلول/سبتمبر 2022. ومن المقرر تنظيم سلسلة من حلقات العمل الافتراضية لدعم نشر المبادئ التوجيهية عبر الحالات، بطرق منها التواصل مع منظمات المجتمع المدني الليبية.

26. وسيستضيف مكتب المدعي العام، في 14 تشرين الثاني/نوفمبر، افتتاح المائدة المستديرة المواضيعية لمكتب المدعي العام والمجتمع المدني التي ستتناول الجرائم التي ترتكب ضد الأطفال وتضر بهم. وسيضم هذا الاجتماع، الذي سيفتتحه المدعي العام، منظمات المجتمع المدني المحلية من مختلف الحالات التي يتناولها عمل المكتب لمناقشة الكيفية التي يمكن للمكتب أن يعالج بها أنجع معالجة الجرائم التي ترتكب ضد الأطفال وتضر بهم مع الحرص في الوقت ذاته على وضع حقوق الأطفال ومصالحهم في طليعة هذا العمل. وقد دعم المكتب مشاركة منظمات المجتمع المدني الليبية في هذا الاجتماع.

(ج) *تعزيز التعاون مع السلطات الوطنية الليبية*

27. تماشيا مع خطة العمل الوارد بيانها في تقرير نيسان/أبريل 2022، اتخذ المكتب في الفترة المشمولة بهذا التقرير خطوات لإقامة حوار معزَّز مع السلطات الليبية لتنفيذ مبدأ التكامل. وتم التأكيد على تحديد فرص لتقديم الدعم إلى الجهات الفاعلة ذات الصلة في ليبيا الساعية إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو المساءلة.

28. وكانت الزيارة الرسمية لنائبة المدعي العام نَزهة شميم خان إلى ليبيا في الفترة من 20 إلى 23 حزيران/يونيه 2022 خطوة رئيسية إلى الأمام في هذه العملية. وخلال هذه الزيارة، عقدت نائبة المدعي العام اجتماعات مع النائب العام الليبي، والمدعي العام العسكري، والقائم بأعمال رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (بعثة الأمم المتحدة)، وخبراء في الطب الشرعي من مكتب الخبرة القضائية والطب الشرعي في طرابلس والهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين. والتقت أيضا بممثلي منظمات المجتمع المدني وأعضاء السلك الدبلوماسي في طرابلس وتونس.

29. وناقش المشاركون في الاجتماعات مع سلطات النيابة العامة الليبية النهج الجديد للمدعي العام تجاه الحالة في ليبيا، وفرص تعزيز خطوط الاتصال والتعاون، ومبدأ التكامل ودور المحكمة الجنائية الدولية في عملية التصدي للجرائم الواردة في نظام روما الأساسي في ليبيا. وشددت نائبة المدعي العام خان على التزام المدعي العام بدعم عمل السلطات الليبية المسؤولة عن التحقيق في الجرائم الدولية الرئيسية ومقاضاة مرتكبيها، وأكدت على أن المكتب سيواصل إجراء أعمال التحقيق أو المقاضاة بناء على التكليف الصادر عن مجلس الأمن، في الحالات التي لا تستطيع فيها السلطات الليبية تقديم المسؤولين عن الجرائم الدولية الداخلة في اختصاص المحكمة للعدالة.

30. وأفسحت الاجتماعات مع مكتب الخبرة القضائية والطب الشرعي والهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين مجالا لمناقشة التقدم المحرز والتحديات المستمرة التي تعترض جمع وحفظ وتحليل أدلة الطب الشرعي ذات الصلة بالجرائم الدولية المدعى بارتكابها في ليبيا، بما في ذلك عمليات استخراج الجثث وتحديد الهوية. وتم تحديد فرص لزيادة التعاون بين المكتب والسلطات الليبية المختصة من أجل المساعدة في التصدي لبعض التحديات القائمة في هذا المجال من حيث القدرات.

31. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، التقى المدعي العام مع فخامة السيد محمد يونس المنفي، رئيس المجلس الرئاسي لدولة ليبيا والسيد الطاهر السني المندوب الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة، في اجتماع مثمر وإيجابي في نيويورك، على هامش الجزء الرفيع المستوى للدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وركز الاجتماع على التعاون والتكامل والسبل التي يمكن للمكتب

من خلالها تقديم الدعم للسلطات الوطنية الليبية من أجل المساءلة عن الجرائم الواردة في نظام روما الأساسي.

32. وستوفر الزيارة المقبلة للمدعي العام إلى ليبيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 فرصة أخرى لتعميق الحوار وتعزيز التعاون بين المكتب والسلطات الليبية من أجل الدفع قُدُما بتحقيقات المكتب المستقلة وعمله.

33. وعلى الرغم من أن التعاون شهد فترات انتعاش كما تقدم بيانه، فإن الصورة العامة ما زالت تشهد تحديات فيما يتعلق بالتعاون. ومن الخطوات الرئيسية الهامة التي قد تكون لها أهمية خاصة لدفع عجلة التعاون في الأشهر الستة المقبلة ما يلي:

- السماح بالاطلاع على الوثائق ذات الصلة بالتحقيقات التي يجريها المكتب وفقا لما يُطلب عن طريق طلبات المساعدة الرسمية.
- دعم العمل مع السلطات الفنية ذات الصلة في ليبيا، ومنها السلطات المنخرطة في الطب الشرعي وتحليل مسرح الجريمة.
- ضمان الرد الفوري على كل طلبات المساعدة التي يقدمها المكتب إلى السلطات الليبية.
- ضمان الرد الفوري على كل طلبات التأشيرات التي يقدمها المكتب إلى السلطات الليبية.

(د) *زيادة سبل المساءلة: التعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الدولية والإقليمية*

34. إن التبادل الفعال للمعلومات وإجراء أنشطة تحقيق منسقة وتوطيد أركان التعاون الدولي مع الدول الثالثة والوكالات الدولية جزء بالغ الأهمية من الجهود الجماعية للمساءلة عن الجرائم بموجب نظام روما الأساسي.

35. ويكتسي دور التعاون الدولي هذا أهمية بالغة فيما يتعلق بالحالة في ليبيا، بالنظر إلى ما تتسم به بعض الجرائم من طابع عابر للحدود، والقيود التي يواجهها المكتب وأجهزة إنفاذ القانون المحلية في تطوير أنشطة التحقيق على الأراضي الليبية وفي ضوء وجود المشتبه فيهم والمجني عليهم، والشهود والأصول خارج الأراضي الليبية.

36. وقد حدد تقرير نيسان/أبريل 2022 الطريقة التي سيسعى بها المكتب إلى اعتماد نهج ابتكاري واستباقي في تعامله مع الدول الثالثة والمنظمات الدولية الأخرى، بهدف توسيع عدد الاختصاصات القضائية التي يتواصل معها فيما يتعلق بالحالة في ليبيا.

37. وأشار التقرير أيضا إلى أن المكتب سيسعى إلى إبرام اتفاقات معزَّزة للتعاون وتبادل المعلومات مع وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) واليوروجست، بالإضافة إلى تعميق تعاونه مع الفريق المشترك الذي يحقق في جرائم العنف الواسعة النطاق المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين على الطريق بين القرن الأفريقي وليبيا وأوروبا. وكانت إيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة واليوروبول من الأعضاء الأوائل في هذا الفريق المشترك.

38. وفي 7 أيلول/سبتمبر 2022، خلال الاجتماع الاستراتيجي للفريق المشترك في روما، أصبح مكتب المدعي العام رسميا عضوا كامل العضوية في هذا الفريق. وكانت هذه لحظة مهمة، أبرزت التزام المكتب بإحداث تحول في التعاون الدولي وتحديثه وتكثيفه ودعم التحقيقات المحلية بسبل ملموسة. كما رحب المكتب بانضمام الحرس المدني الإسباني إلى الفريق المشترك.

39. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، تعاون الفريق تعاونا وثيقا مع اثني عشر بلدا فيما يتعلق بالحالة في ليبيا، منها أربعة بلدان من المنطقة الأفريقية، وثمانية بلدان أوروبية. بالإضافة إلى التعاون الفعال مع اليوروبول والإنتربول.

40. ومن خلال هذا التواصل، تلقى المكتب دعما كبيرا كان له دور محوري في إحراز تقدم في التحقيق خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وشمل هذا الدعم إجراء مقابلات، ودعم الشهود وحماية أمنهم، وجمع معلومات مالية ومعلومات مفتوحة المصدر وتبادل المعارف ذات الصلة بالتحقيق.

41. وتماشيا مع أولوية المكتب المتمثلة في توسيع نطاق الدعم الفعال للتحقيقات المحلية، وسع المكتب نطاق جهوده لتبادل المعلومات والأدلة والمعارف وسهل الاتصال بين أجهزة إنفاذ القانون المحلية والشهود.

42. ونتج عن هذا النهج المتجدد تجاه التعاون الدولي ما جرى في إثيوبيا مؤخرا من القبض على شخصين من المشتبه فيهم الرئيسيين بارتكاب جرائم ضد المهاجرين واللاجئين من إثيوبيا وتسليم

أحدهما إلى هولندا وتسليم الآخر إلى إيطاليا. ففي 5 تشرين الأول/أكتوبر 2022، سُلِّم رجل إريتري يبلغ من العمر 38 عاما من إثيوبيا إلى هولندا بعد سنوات من التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة الهولندية ومؤسسة ماريشوسي الملكية الهولندية. وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022، سُلِّم رجل إريتري يبلغ من العمر 35 عاما من إثيوبيا إلى إيطاليا بعد جهود بذلتها شرطة الدولة ومكتب المدعي العام في باليرمو. وادعي بأن المشتبه فيهما ضالعان في تهريب أشخاص من أفريقيا إلى أوروبا. وأفادت التقارير بأن المجني عليهم تعرضوا لعنف وحشي، بما في ذلك في المعسكرات الواقعة في ليبيا، وعانوا من الضرب والتجويع والعنف الجنسي والابتزاز.

43. وقد أجريت هذه التحقيقات الجنائية بتعاون وثيق مع بلدان ووكالات أخرى. واستفادت من دعم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، واليوروبول، والإنتربول، في جملة جهات أخرى.

44. ودعم المكتب هؤلاء الشركاء في العمل الجماعي الرامي إلى محاسبة المسؤولين عن طريق تبادل المعارف والمعلومات والأدلة، بما فيها المواد مفتوحة المصدر والاتصالات المتعلقة بشبكات الاتجار ومن خلال المقابلات المشتركة مع الشهود.

45. وبالإضافة إلى تعزيز المكتب تواصله مع السلطات الوطنية، فقد واصل أيضا الاستفادة من التعاون القوي مع كيانات الأمم المتحدة.

46. ويرحب المكتب بتعيين السيد عبد الله باثيلي ممثلا خاصا بشأن ليبيا ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ويتطلع إلى مواصلة التعامل مع مكتب الممثل الخاص في إطار جهود مشتركة لتوطيد أسس الاستقرار عن طريق ضمان إقامة العدل بشأن الجرائم الدولية.

47. ويلاحظ المكتب بامتنان المساعدة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن فيما يتعلق ببعثتي المدعي العام ونائبة المدعي العام إلى ليبيا ويتطلع إلى مواصلة العمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

(2) التقدم المحرز في التحقيقات

48. كما ورد بيانه في التقارير السابقة، اعتمد المكتب نهجا ذا شقين في مسارات تحقيقه فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. أولا، تماشيا مع مبدأ التكامل، سعى المكتب إلى وضع استراتيجية للتعاون والتنسيق مع ليبيا والدول الأخرى من أجل دعم أعمال التحقيق والمقاضاة الوطنية حيثما أمكن،

على أساس كل حالة على حدة. ثانيا، سعى إلى المضي قدما في تحقيقاته المستقلة بهدف عرض القضايا على المحكمة الجنائية الدولية في حالة استيفاء العناصر القانونية والثبوتية المطلوبة.

49. وقد أورد تقرير نيسان/أبريل 2022 نتائج عملية التقييم منذ بداية التحقيق وحدد المسارات الأربعة الرئيسية للتحقيق الذي يقوم به المكتب. وقُدِّمت خريطة طريق مشفوعة بأولويات التحقيق على المدى الفوري والمعالم المستقبلية التي سيقاس بها التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية.

50. وبالاعتماد على الموارد الإضافية المخصصة لهذا التحقيق في الفترة المشمولة بالتقرير، إلى جانب الحضور المستمر للفريق في المنطقة، كانت هناك زيادة كبيرة في أنشطة المكتب المتعلقة بالتحقيق وجمع الأدلة في الأشهر الستة الماضية.

51. وفي تلك الفترة، أوفد المكتب ما يزيد على 20 بعثة إلى 6 بلدان، وهو ما دعم جمع ما يربو على 1000 عنصر من عناصر الأدلة، بما في ذلك المواد المصورة والمسموعة، ومعلومات الطب الشرعي، وإفادات الشهود، وصور القمر الصناعي.

52. وأجرى المكتب مقابلات مع ما يزيد على 30 شاهدا وقام بعمليات فرز لما مجموعه 35 شاهدا محتملا لضمان توثيق الأدلة ذات الصلة والحفاظ عليها. وقيّمت وحدة الدعم والحماية بالمكتب الحالة الأمنية والنفسية الاجتماعية لجميع الشهود. وقد أحيل ثلاثة شهود إلى قسم دعم المجني عليهم والشهود من أجل تزويدهم بالدعم النفسي و/أو الأمني المعزَّز.

53. وستسمح هذه الزيادة في أنشطة التحقيق للمكتب بتقديم أوامر قبض جديدة وفك أختام أوامر القبض القائمة ضمن الأطر الزمنية المحددة في تقرير نيسان/أبريل 2022 أو قبلها.

(أ) *أعمال العنف في عام 2011*

54. كما ورد في التقرير السابق، جمع المكتب، خلال تحقيقاته منذ إحالة مجلس الأمن للحالة، معلومات مستفيضة وموثوقا بها بشأن أعمال العنف التي ارتكبت ضد المتظاهرين ومعارضي نظام القذافي السابق في عام 2011، بما في ذلك الجرائم التي ارتكبت أثناء الاحتجاز، مما أدى

إلى إصدار أوامر بالقبض على معمر محمد أبو منيار القذافي[1]، وسيف الاسلام القذافي، وعبد الله السنوسي[2] والتهامي محمد خالد.

55. وسعى المكتب لبعض الوقت إلى تأكيد التقارير التي تفيد بوفاة التهامي محمد خالد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زود مكتب النائب العام الليبي مكتب المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية بشهادة وفاة التهامي محمد خالد، وفي 2 آب/أغسطس 2022، طلب المكتب سحب الأمر بالقبض عليه بسبب وفاته. وفي 7 أيلول/سبتمبر 2022، أنهت الدائرة التمهيدية الأولى بالمحكمة الإجراءات ضد التهامي محمد خالد.

56. ورغم تأكيد وفاة التهامي محمد خالد، فإن المكتب لا يزال ملتزما بضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة في السجون الليبية خلال ثورة 2011.

(ب) *مرافق الاحتجاز*

57. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جمع المكتب مرة أخرى أدلة مهمة تؤكد ارتكاب جرائم على نطاق واسع في مرافق الاحتجاز في ليبيا، بما في ذلك الاحتجاز غير القانوني والقتل والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والاغتصاب وأشكال أخرى من الجرائم الجنسية والجنسانية. ووردت هذه الجرائم أيضا في التقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والبعثة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا، وفريق الخبراء المعني بليبيا والمنشأ عملا بالقرار 1973 (2011)[3].

58. وفي تقريره لشهر نيسان/أبريل 2022، تعهد المكتب بالتعجيل بجمع الأدلة والتحليل القانوني والوقائعي فيما يتعلق بالمشتبه فيهم المحتملين، ومواصلة التواصل مع الشهود الرئيسيين، ودعم التحقيق بخبرة الطب الشرعي، بهدف استصدار أوامر قبض في غضون عامين.

---

[1] أنهت الدائرة التمهيدية الإجراءات ضد معمر محمد أبو منيار القذافي في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 بعد وفاته في وقت سابق من الشهر نفسه.

[2] انتهت إجراءات المحكمة الجنائية الدولية ضد عبد الله السنوسي في 24 تموز/يوليه 2014 عندما أكدت دائرة الاستئناف قرارا يعلن أن القضية غير مقبولة أمام المحكمة الجنائية الدولية لأنها موضوع إجراءات محلية تقوم بها السلطات الليبية المختصة.

[3] أورد تقرير أيار/مايو 2022 الصادر عن فريق الخبراء المعني بليبيا. تفاصيل عن 23 حادثا من حوادث الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في ثمانية مرافق احتجاز خاضعة لسيطرة ست جماعات مسلحة منذ عام 2015.

59. وكما ورد ذكره في الفرع (2)، تمكن الفريق من زيادة الاتصال مع المجني عليهم والشهود زيادة ملموسة وتسريع جمع الأدلة في الفترة المشمولة بهذا التقرير. ويشمل ذلك إجراء تحقيقات مفتوحة المصدر والقيام بعدد كبير من عمليات فرز الشهود والمقابلات بشأن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبت في مرافق الاحتجاز في شتى أنحاء ليبيا.

60. ولدعم مسار التحقيق هذا، استفاد الفريق من إضافة خبراء في الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية. والمكتب بصدد التعاقد أيضا مع خبراء في الطب الشرعي.

61. وفي ظل ظروف التشغيل والتعاون الراهنة، يتوقع المكتب جمع أدلة كافية لاستصدار أوامر قبض فيما يتعلق بهذا المسار من التحقيق في غضون الإطار الزمني المحدد في تقرير نيسان/أبريل 2022 أو قبله.

(ج) *الجرائم المتعلقة بالعمليات المنفذة في 2014 - 2020*

62. لدى المكتب معلومات وأدلة مرتبطة بالجرائم التي يُدعى بأن الجماعات المرتبطة بالقوات المسلحة العربية الليبية قد ارتكبتها، بما في ذلك عدد كبير من عمليات القتل خارج نطاق القانون، والاختطاف، والتمثيل بالجثث، والاختفاء القسري، وأخذ الرهائن، والعنف الجنسي، والنهب، والضربات الجوية العشوائية، واستخدام الألغام، وانتهاكات حقوق الإنسان أثناء المحاكمات العسكرية للمدنيين، وتدمير الممتلكات.

63. وقد ارتكبت هذه الجرائم في بقاع مختلفة من ليبيا ابتداء من عام 2014، وتشمل إعدام 41 شخصا على يد عناصر لواء الصاعقة، واختطاف النائبة سهام سرقيوة واختفاءها، ومقتل 36 شخصا في الأبيار، والجرائم المرتكبة في ترهونة في عامي 2019 و2020 في جملة أمور أخرى. ولدى المكتب مواد مصورة وسمعية تتعلق بعدد من هذه الحوادث.

64. وفي التقرير السابق، لوحظ أنه نظرا لاتساع نطاق الجرائم الخطيرة المندرجة في نطاق مسار التحقيق هذا، فقد أولى المكتب الأولوية لمجالات محددة فيه.

65. وبفضل تكثيف التواصل مع المجني عليهم والشهود وزيادة أنشطة التحقيق، تم دعم تلقي إفادات الشهود، وجمع مواد مصورة وسمعية وصور القمر الصناعي ومواد مفتوحة المصدر ذات صلة. واستفاد مسار التحقيق هذا من تخصيص محقق ناطق باللغة العربية يتمتع بخبرة عسكرية واسعة.

66. وأثناء زيارة نائبة المدعي العام لليبيا، نوقش على نطاق واسع جمع الأدلة الجنائية فيما يتعلق بمسار التحقيق هذا وتم الحصول على معلومات بشأن الوضع الحالي لأنشطة جمع الأدلة الجنائية في ليبيا. وتم تحديد المجالات ذات الأولوية التي يمكن أن تؤدي فيها المساعدة التقنية الإضافية إلى تسريع عملية جمع أدلة الطب الشرعي وتحسينها. وفي أعقاب هذه الزيارة، نسق المكتب مع شركاء دوليين لإيجاد حلول سريعة وملموسة في بعض هذه المجالات. ويسعى المكتب إلى تعميق تواصله مع السلطات الليبية لتنفيذ هذه الحلول.

67. وفي 17 أيار/مايو 2022، وبعد تلقي الأدلة اللازمة التي تؤكد مقتل القائد السابق في لواء الصاعقة محمود مصطفى بوسيف الورفلي، طلب المكتب سحب الأمرين الصادرين بالقبض عليه. وفي 15 حزيران/يونيه 2022، أنهت الدائرة التمهيدية الأولى الإجراءات ضد الورفلي. ولا يزال المكتب ملتزما بالسعي إلى المساءلة بشأن هذه الجرائم.

(د) *الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين*

68. إن أولئك الذين يسعون للاتجار بالمهاجرين واللاجئين واستغلالهم يستهدفون أشد أفراد المجتمع ضعفا، أولئك الذين تنعدم لديهم أو تقل القدرة على إحقاق حقوق الإنسان الأساسية الواجبة لهم. ووفقا لما أكده تقرير نيسان/أبريل 2022، يستفاد من التقييم الأولي للمكتب أن الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين في ليبيا قد تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. ويُعَدُّ ضمان محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم التزاما جماعيا.

69. وقد أوضحت خريطة الطريق الواردة في تقرير نيسان/أبريل 2022 أن المكتب سيواصل التعاون الاستباقي مع السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية من قبيل اليوروبول لدعم الجهود المحلية للتحقيق في الجرائم المدعى بارتكابها ضد المهاجرين ومقاضاة مرتكبيها.

70. وكما ورد بيانه في القسم الفرعي (1) أعلاه، اتخذ المكتب في أيلول/سبتمبر 2022، خطوة ملموسة في إطار هذه الجهود المشتركة بالانضمام رسميا إلى الفريق المشترك إلى جانب إيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة واليوروبول، وإسبانيا للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين في ليبيا.

71. وظل المكتب عضوا نشطا في الفريق المشترك. وتبادل المعلومات والأدلة بما في ذلك اتصالات المشتبه فيهم، والمعلومات مفتوحة المصدر، وأدلة الشهود، وسهل الاتصال بين الشركاء في

الفريق المشترك والشهود. وحضر المكتب ستة اجتماعات للفريق المشترك مع المحققين والمحامين لتبادل أحدث المعارف ومناقشة استراتيجيات التحقيق والقبض والدعاوى المستقبلية والتعاون. وسيسعى المكتب، بانضمامه رسميا إلى الفريق المشترك، إلى زيادة تسريع هذا التعاون الممتاز والمثمر.

72. وكما ورد بيانه أعلاه، أدى هذا التعاون إلى القبض على شخصين مشتبه فيهما في الفترة المشمولة بالتقرير وتسليم أحدهما لاحقا إلى هولندا وتسليم الآخر إلى إيطاليا.

ثالثا- التحديات

73. مع أن المكتب أحرز تقدما كبيرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإنه لا يزال يواجه تحديات في التنفيذ الكامل للأنشطة المتعلقة بالحالة في ليبيا.

74. وتمثل المسائل الأمنية القائمة في ليبيا وخطر وقوع موجات جديدة من أعمال العنف تحديا مستمرا، سعى المكتب إلى معالجته بالتعاون مع السلطات الوطنية الليبية وشركاء الأمم المتحدة.

75. ويستلزم الإسراع في جمع الأدلة والتواصل مع المجني عليهم والشهود أيضا زيادة مماثلة في الخدمات الأساسية بما فيها الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية والتحليل كما يستلزم زيادة القدرة على دعم الشهود وحمايتهم.

76. وفيما يتعلق بتعاون السلطات الليبية، يرحب المكتب ويقر بالخطوات الأخيرة، بما في ذلك توفير تأشيرات لبعثة نائبة المدعي العام في حزيران/يونيه 2022 والمساندة التي أبداها مؤخرا رئيس المجلس الرئاسي الليبي، فخامة السيد محمد يونس المنفي بخصوص زيارة المدعي العام إلى ليبيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ورغم هذه المعالم البارزة التي تدل على التعاون القوي، ظل تواصل المكتب عموما مع بعض السلطات الوطنية المعنية صعبا.

77. ولئن كانت الإعارات والمساهمات المالية الأخيرة المذكورة أعلاه من الدول الأطراف لا تقدر بثمن في عمل المكتب، فإن محدودية الموارد لا تزال تمثل تحديا آخر لفعالية أداء المكتب لوظائفه في جميع الحالات، بما في ذلك قدرته على جمع الأدلة وتحليلها في الحالة في ليبيا.

78. وفي الفترة الأخيرة، أعاقت قيود الميزانية الشديدة التي يواجهها المكتب في الربع الأخير من هذا العام قدرة الفريق المعني بليبيا على زيادة حضوره في المنطقة إلى أقصى حد، مما حد من

إمكانية جمع الأدلة ومن قدرة المكتب على التفاعل مع الشهود والمجني عليهم الرئيسيين الذين تم التعرف عليهم ومع منظمات المجتمع المدني.

79. ولذلك يرحب المكتب بأي مساعدة إضافية يمكن تقديمها عملا بمذكرته الشفوية المؤرخة 7 آذار/مارس 2022 ويلاحظ أيضا طلب الموارد الإضافية الوارد في الميزانية العادية الذي تنظر فيها جمعية الدول الأطراف حاليا.

رابعا- التطلع إلى المستقبل

(أ) *تقييم المعالم متوسطة الأجل*

80. كما ورد بيانه في هذا التقرير، اتخذ المكتب خطوات ملموسة نحو بلوغ الأهداف والمعالم والأطر الزمنية المحددة في تقرير نيسان/أبريل 2022. وتم التعجيل بجمع الأدلة المتعلقة بالجرائم المرتكبة في مراكز الاحتجاز والجرائم المتعلقة بالعمليات العسكرية من عام 2014 إلى عام 2020، إلى جانب التحليل القانوني والوقائعي للأدلة التي بحوزة المكتب.

81. وتم تكثيف مشاركة خبراء الطب الشرعي في بناء نماذج للمواقع الهامة وفي أنشطة الطب الشرعي الأخرى وسيتواصل تعزيزها.

82. وفي إطار معالجة المعالم المحددة الوارد بيانها في تقرير نيسان/أبريل 2022، يشار إلى ما يلي:

- **تعزيز التخزين الرقمي للأدلة وقدرة المعالجة:** خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرع مكتب المدعي العام في توفير وتعزيز القدرات التكنولوجية الداخلية للمكتب بدعم من مساهمات الدول للصندوق الاستئماني للتكنولوجيا المتقدمة والقدرات المتخصصة. وفي إطار *مشروع هارموني* (Harmony Project)، وطد المكتب الركائز التقنية لمعالجة الأدلة باستخدام مجموعة منتجات *مايكروسوفت أزور* (Microsoft Azure)، مما سيعزز بشكل كبير قدرة المكتب على جمع الأدلة الرقمية وتخزينها وتحليلها والكشف عنها. ونتيجة لهذه التطورات، أصبح المكتب الآن في وضع يسمح له بتلقي وتخزين كميات من البيانات أكبر بكثير مما كان بالإمكان القيام به سابقا.
- **إدماج أدوات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي:** يواصل المكتب أيضا إحراز تقدم في إدماج أدوات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتعزيز تحليل الأدلة الوثائقية والمسموعة والمصورة

فيما يتعلق بالحالة في ليبيا، بما في ذلك تفريغ الأشرطة والترجمة التلقائيان للمواد المتوفرة باللغة العربية.

- **زيادة الحضور الميداني:** تم تعزيز الحضور الميداني في المنطقة المجاورة وتحسين القدرة على التواصل مباشرة مع المجني عليهم والشهود تحسينا كبيرا. ولأول مرة، استفاد مسار التحقيق هذا من الحضور الميداني المستمر في المنطقة.
- **إعداد طلبات أوامر قبض جديدة:** ينكب المكتب على إعداد طلبات أوامر قبض فيما يتعلق بمسارات التحقيق ذات الأولوية ضمن الجداول الزمنية المحددة أو قبلها.

(ب) *الأهداف المستكملة*

83. بناء على التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضع المكتب صيغة مُحدّثة للأولويات الرئيسية التالية للفترة المشمولة بالتقرير القادم:

- مواصلة عملية تعزيز سعة التخزين الرقمي ومعالجة الأدلة والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي؛
- ومواصلة تعزيز الحضور الميداني في المنطقة المجاورة من أجل تحسين التعامل المباشر مع المجني عليهم والشهود ومنظمات المجتمع المدني؛
- ومواصلة تعزيز التواصل مع المجتمع المدني الليبي، بطرق منها تنفيذ المبادئ التوجيهية في توثيق الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان وإنشاء محافل موسعة للحوار؛
- وزيادة عدد البعثات التشغيلية الموفدة إلى ليبيا لزيادة تعزيز التعاون والتحقيق؛
- واستصدار أمر (أو أوامر) قبض في إطار مسارات التحقيق ذات الأولوية وفك أختام أوامر القبض القائمة؛
- وزيادة تطوير جمع أدلة الطب الشرعي وتعزيز قدرات الطب الشرعي لدى الشركاء في ليبيا؛
- وزيادة القدرة التحليلية للفريق، من خلال الدعم الرقمي والتقني ومن خلال الدعم الإضافي بالمحللين المساعدين؛
- وزيادة القدرة القانونية للفريق، عن طريق الإعارة والتوظيف؛
- وزيادة قدرة الفريق على التعاون مع الدول والوكالات ومنظمات المجتمع المدني من خلال تعيين مستشار لشؤون التعاون الدولي وخبير قُطري.

84. وسيسافر المدعي العام إلى ليبيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 للحفز على المزيد من العمل المشترك من أجل بلوغ المعالم المستقبلية الوارد ذكرها أعلاه. وسيؤكد استعداد المكتب لاتخاذ

خطوات فورية سعيا إلى تعزيز التعاون ولا سيما لزيادة فرص تواصل المكتب مع المجتمعات المحلية المتضررة والسلطات الليبية. وخلال هذه البعثة، يعتزم المدعي العام أن يعقد من ليبيا جلسة إحاطة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويأمل المدعي العام أن تستفيد هذه البعثة من التقدم الذي أحرزته نائبة المدعي العام في مهمتها في حزيران/يونيه 2022 وأن توطد أسس التعاون بقدر أكبر بين المكتب والسلطات الليبية.

خامسا- الخاتمة

85. كما ورد بيانه أعلاه، شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير تقدما كبيرا في التحقيق في حالة ليبيا. فقد اتُّخِذت إجراءات ملموسة بالتعاون مع السلطات الوطنية المعنية مما أدى إلى التعجيل بجمع الأدلة والقبض على المشتبه فيهم وتعميق التواصل بشكل ملموس مع المجتمعات المحلية المتضررة ومجموعات المجني عليهم ومنظمات المجتمع المدني.

86. وفي الفترة المشمولة بالتقرير القادم، سيسعى المكتب إلى الاستفادة من هذا الزخم بغية الوفاء فعلا بوعد المساءلة إنصافا للمجني عليهم والمجتمعات المحلية المتضررة وذلك عملا بقرار مجلس الأمن 1970 (2011). ولتحقيق ذلك، يحتاج المكتب إلى تعاون جميع الجهات الفاعلة ومشاركتها ولا سيما الحصول على دعم قوي من السلطات الليبية.

87. وهذه هي الرسالة التي سيقدمها المدعي العام في زيارته المقبلة رفيعة المستوى إلى ليبيا. ومن خلال العمل المتضافر، ثمة فرصة لنا جميعا في الوقت الراهن للإحقاق الفعلي بقدر أكبر لحقوق أولئك الذين انتظروا العدالة لفترة طال أمدها. لكن يتطلب ذلك اتباع نهج جماعي بمشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة وتعاونها. والمكتب على استعداد للعمل مع السلطات الليبية وجميع الشركاء في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل من أجل التعجيل بإحراز تقدم نحو إحقاق العدالة.